محتويات الكتاب

الموضوع — الصفحة

تمهيدوتقسيم 7

* **الفصل الأول:** تعريف القانون وبيان أقسامه 9

- المبحث الأول: تعريف القانون 10

- المبحث الثاني: أقسام القانون 11

* نقد تقسيم القانون إلى عام وخاص 13

* معيار التفرقة بين القانون العام والخاص 14

* أهمية التفرقة بين القانون العام والخاص 16

* **الفصل الثاني:** تعريف القانون الدستوري وبيان طبيعة قواعده 19

- المبحث الأول: تعريف القانون الدستوري 19

المطلب الأول: المعيار اللغوي 20

المطلب الثاني: المعيار الشكلي 24

المطلب الثالث: المعيار الموضوعي 35

* مانرى الأخذ به كتعريف للقانون الدستوري 41

- المبحث الثاني: طبيعة قواعد القانون الدستوري 43

* **الفصل الثالث:** مصادر القانون الدستوري 49

- المبحث الأول: العرف 50

المطلب الأول: دور العرف في الدول ذات الدساتير المكتوبة 51

المطلب الثاني: العرف الدستوري وأركانه 53

المطلب الثالث: أساس القوة الملزمة للعرف الدستوري 58

الفرع الأول: المنكرون للعرف في الدول ذات الدساتير المكتوبة 58

الفرع الثاني: المؤيدون للعرف الدستوري 60

المطلب الرابع: صور العرف الدستوري ومرتبته القانونية 62
الفرع الأول: العرف المفسر 62
الفرع الثاني: العرف المكمل 64
الفرع الثالث: العرف المنشئ 65
الفرع الرابع: العرف المعدل 66
أولا: العرف المعدل بالإضافة 67
ثانيا: العرف المعدل بالحذف 70
- المبحث الثاني: التشريع 73
المطلب الأول: الوثيقة الدستورية 74
* موضوع الدستور ومحتواه 76
أولا: تنظيم ممارسة السلطة 77
ثانيا: التعبير عن فكرة القانون الموجهة للدولة 80
ثالثا: القواعد التي لا علاقة لها بتنظيم الحكم 83
رابعا: حقوق الإنسان 85
* محتويات بعض الوثائق الدستورية 88
أولا: القانون الأساسي لجمهورية ألمانيا الإتحادية لسنة 1949 88
ثانيا: دستور الهند لسنة 1949 89
ثالثا: دستور فرنسا لسنة 1958 93
رابعا: دستور المملكة الإسبانية لسنة 1978 93
خامسا: دستور المملكة المغربية لسنة 1972 95
سادسا: دستور المملكة المغربية لسنة 1992 96
المطلب الثاني: القواعد القانونية العادية (القوانين الأساسية أو العضوية أو التنظيمية) 97
الفرع الأول: أمثلة للقوانين الأساسية 98
الفقرة الأولى: أمثلة للقوانين الأساسية التي تصدر دون تكليف من المشرع الدستوري 98

الفقرة الثانية: أمثلة للقوانين الأساسية الصادرة بتكليف من المشرع الدستوري 99
الفرع الثاني: مرتبة القوانين الأساسية 104
الفقرة الأولى: مرتبة القوانين الأساسية في الدول ذات الدساتير المرنة.. 104
الفقرة الثانية: مرتبة القوانين الأساسية في الدول ذات الدساتير الجامدة 105
أولا: القوانين التي لاينص المشرع الدستوري على إجراءات خاصة لإصدارها 105
ثانيا: القوانين التي ينص المشرع الدستوري على إجراءات خاصة لوضعها وتعديلها 106
ثالثا: القوانين الأساسية التي يرفعها المشرع الدستوري إلى مرتبة الدستور ذاته 109
* القوانين التنظيمية من خلال بعض الوثائق الدستورية 111
أولا: الدستور الفرتسي لسنة 1958 111
ثانيا: دستور جمهورية الكامرون لسنة 1960 114
ثالثا: دستور جمهورية السنغال لسنة 1960 117
رابعا: دستور جمهورية النيجر لسنة 1960 118
خامسا: دستور المملكة الإسبانية لسنة 1978 119
سادسا: دستور موريتانيا لسنة 1991 123
سابعا: دستور المملكة المغربية لسنة 1992 125
* **الفصل الرابع:** طرق وضع الدساتير 127
- المبحث الأول: صدور الدستور في صورة منحة 129
* أمثلة للدساتير الممنوحة 132
- المبحث الثاني: صدور الدستور في صورة عقد 133
* أمثلة للدساتير التعاقدية 134
- المبحث الثالث: صدور الدستور بواسطة جمعية تأسيسية 137
- المبحث الرابع: وضع الدستور بواسطة الإستفتاء الدستوري 140

* **الفصل الخامس:** أنواع الدساتير 145
- المبحث الأول: الدساتير المدونة والدساتير العرفية 145
المطلب الأول: الدساتير المدونة 146
المطلب الثاني: الدساتير العرفية 148
- المبحث الثاني: الدساتير المرنة والدساتير الجامدة 154
المطلب الأول: الدساتير المرنة 155
المطلب الثاني: الدساتير الجامدة 157
* مظاهر جمود الدستور 158
أولا: الحظر الزمني 159
ثانيا: الحظر الموضوعي 160
* القيمة القانونية للنصوص التي تحرم التعديل 163
الإتجاه الأول: بطلان الحظر من الناحية السياسية والقانونية 165
الإتجاه الثاني: شرعية الحظر من الناحية القانونية 166
الإتجاه الثالث: التمييز بين نوعي الحظر 167
الإتجاه الذي نفضله 169
* **الفصل السادس:** تعديل الدساتير 171
- المبحث الأول: موقف الفقه من الجهة المختصة بالتعديل 171
- المبحث الثاني: موقف الدساتير من جهة التعديل 173
المطلب الأول: إقتراح المراجعة 174
المطلب الثاني: جهاز المراجعة ومسطرتها 176
نصوص خاصة بتعديل بعض الوثائق الدستورية 180
* دستور الولايات المتحدة الأمريكية لسنة 1787 180
* دستور الجمهورية الإيطالية لسنة 1947 180
* القانون الأساسي لجمهورية ألمانيا الإتحادية لسنة 1949 181
* دستور جمهورية بولندا الشعبية لسنة 1952 181

* دستور فرنسا لسنة 1958 182
* دستور الجمهورية التركية لسنة 1961 182
* دستور جمهورية يوغوسلافيا لسنة 1963 182
* دستور الجمهورية اللبنانية لسنة 1926 184
* دستور الجمهورية التونسية لسنة 1959 185
* دستور الإمارات العربية المتحدة لسنة 1971 185
* دستور جمهورية مصر العربية لسنة 1971 186
* دستور دولة البحرين لسنة 1973 187
* دستور المملكة الإسبانية لسنة 1978 187
* دستور الجمهورية الجزائرية لسنة 1989 188
* دستور المملكة المغربية لسنة 1992 188
* **الفصل السابع**: الرقابة على دستورية القوانين 191
- المبحث الأول: الرقابة بواسطة هيئة سياسية 195
المطلب الأول: الرقابة السياسية في فرنسا 196
الفرع الأول: الرقابة السياسية في ظل دستور 1799 و1852 196
الفرع الثاني: الرقابة السياسية في ظل دستور 1946 199
البند الأول: تشكيل اللجنة الدستورية 200
البند الثاني: إختصاص اللجنة الدستورية 201
البند الثالث: الإنتقادات الموجهة إلى اللجنة الدستورية 202
الفرع الثالث: الرقابة السياسية في ظل دستور 1958 204
البند الأول: تشكيل المجلس الدستوري 204
البند الثاني: إختصاصات المجلس الدستوري 206
البند الثالث: الإنتقادات الموجهة للمجلس الدستوري 212
المطلب الثاني: الرقابة السياسية خارج فرنسا 214
تقدير الرقابة السياسية 217

- المبحث الثاني: الرقابة بواسطة هيئة قضائية 219
المطلب الأول: الرقابة عن طريق الدعوى 220
الفرع الأول: الرقابة السابقة 212
الفرع الثاني: الرقابة اللاحقة 223
المطلب الثاني: رقابة الإمتناع أو الدفع بعدم الدستورية 231
* الرقابة على دستورية القوانين في الولايات المتحدة الأمريكية 232
الفقرة الأولى: التنظيم القضائي في الولايات المتحدة 232
البند الأول: أنواع المحاكم ودرجاتها 233
المقطع الأول: المحاكم الفدرالية 233
المقطع الثاني: محاكم الولايات 234
البند الثاني: تركيب المحكمة العليا الإتحادية وإختصاصاتها 236
المقطع الأول: تركيب المحكمة العليا 236
المقطع الثاني: إختصاصات المحكمة العليا 236
البند الثالث: المادة الثالثة والسادسة من الدستور الأمريكي 239
الفقرة الثانية: أنواع الرقابة على دستورية القوانين في الولايات المتحدة الأمريكية 241
البند الأول: الرقابة عن طريق الدفع 241
* كيف نشأت رقابة الدستورية أمام المحاكم الإتحادية 242
* قضية ماربوري ضد ماديسون 244
* أوجه التباين بين أسلوب الدعوى والدفع 248
البند الثاني: الرقابة عن طريق الأمر القضائي 249
البند الثالث: الرقابة عن طريق الحكم التقريري 252
مزايا الرقابة القضائية 253
- المبحث الثالث: الرقابة على دستورية القوانين في المغرب 255
المطلب الأول: الغرفة الدستورية 255

الفرع الأول: تشكيل الغرفة الدستورية 256
الفرع الثاني: إختصاصات الغرفة الدستورية 257
البند الأول: القانون الداخلي لمجلس النواب 258
البند الثاني: القوانين التنظيمية 260
البند الثالث: مجال القانون ومجال التنظيم 261
* هل تملك المحاكم الحق في إعمال الرقابة عن طريق الإمتناع أو الدفع؟ .. 266
* مدى دستورية الفصل 25 من قانون المسطرة المدنية؟ 267
المطلب الثاني: المجلس الدستوري 271
الفرع الأول: النصوص الدستورية 272
الفرع الثاني: ذاتية المجلس المستقلة 274
الفرع الثالث: تركيب المجلس الدستوري ومدة ولايته 275
الفرع الرابع: إختصاصات المجلس الدستوري 278
أولا: الرقابة الوجوبية أو الإلزامية 279
ثانيا: الرقابة الإختيارية أو الجوازية 279
1 ـ النظام الداخلي لمجلس النواب 280
2 ـ القوانين التنظيمية 281
3 ـ القوانين العادية 282
الفرع الخامس: الإحالة على المجلس الدستوري 282
الفرع السادس: أمد إصدار القرار وإلزاميته 284
* **الفصل الثامن:** أساليب نهاية الدساتير 287
ـ المبحث الأول: الأسلوب العادي 288
ـ المبحث الثاني: الأسلوب الثوري 291
المطلب الأول: التفرقة بين الثورة والإنقلاب 292
المطلب الثاني: أثر الثورة على الوثيقة الدستورية 294
المطلب الثالث: أثر الثورة على القوانين العادية 297
محتويات الكتاب 299